بلاغ رسمي
رقم ٣٤ — ٣٤

محطة الاذاعة اللاسلكية لحكومة فلسطين

ان المندوب السامي بعد البحث الدقيق في تصميمات جهازات الاذاعة اصدر تعليمات الى مدير البريد والبرق العام لوضع تصميم محطة اذاعة لاسلكية بالقرب من القدس بحيث يمكن استخدامها لكافة انحاء فلسطين . وقد منح تعهد اقامة المحطة المذكورة الى شركة مركوني للتلغرافات اللاسلكية .

وسيكون المرسل من احدث طراز وباستطاعته ان يولد في اسلاك المرسل الهوائية قدرة (قوة كهربائية) تعادل عشرين كيلوات وستنصب هذه الاسلاك الهوائية على اعمدة معزولة ارتفاعها مئة متر وسيكون المرسل شبيهاً بالمرسل الذي نصب مؤخراً في القاهرة ولكن بالنظر الى ان تصميمه هو من احدث ما اخرج للآن لذلك يصبح بالامكان ادخال تحسينات عديدة في محطة الاذاعة اللاسلكية الفلسطينية . وسيكون تردد محطة الاذاعة ٦٦٨ الف دورة مما يجعل طول الموجة ٤٤٩٠١ من الامتار وقد طلب جهاز مستقبل خاص لاستقبال برامج الاذاعة الاجنبية واذاعتها بعد تمويتها بواسطة مجدد التيار .

واتخذت تدابير خصوصية لوضع تصميم الاسلاك الهوائية تكفل توزيع الاذاعات جميع انحاء فلسطين بصورة عادلة ما امكن وسيعهد في امر انتخاب البرامج التي ستذاع في اللغات الرسمية الثلاث الى هيئة خاصة .

انما تصميم المحطة فهو من وضع كبير مهندسي دائرة البريد والبرق وهي الدائرة التي ستقوم بتشغيلها والاشراف عليها .

التشويش في استقبال الاذاعات اللاسلكية

تدل الاختبارات على وقوع

اقوال المحامي في قضية ابي جلدة
دفاع الاستاذ حسن صدقي بك المرجاني
محامي الدفاع — ٣ —

ولنرجع الان الى التهمة الثانية

لقد اسندت النيابة الى موكلي تهمة التشليح على الطريق العام واستندت الى المادة — ٢٢١ — من قانون الجزاء العثماني بدلالة المادة ٣و٤ من القانون المعدل وانه لمن الغريب جداً ان تطلب النيابة تطبيق هذه المادة على موكلي والاغرب منه ان تطلب النيابة من محكمتكم الموقرة الحكم بموجب هذه المادة وهي تعرف جيداً ان هذه المادة انما تبحث عن السرقة وليس عن التشليح على الطريق العام فالسرقة شيء والتشليح على الطريق العام شيء آخر

وقد بينت واعترفت النيابة العامة في صك الاتهام ان الجرم هو التشليح على الطريق العام بقولها (هاي واي روبري)

ولنفرض جدلا ولنساير النيابة ونقبل بالمستحيل ونعتبر ان السرقة والتشليح امر واحد فالمادة — ١١ — فرضت العقوبة بالاشغال الشاقة الموقتة اذا وقعت السرقة بمعاملة شديدة ولم ينشأ عنها جرح ولم تقارنها حالة اخرى . ولكن على كل حال تشترط هذه المادة ان تكون السرقة قد حصلت ليلا والليل الذي يقصده القانون هو عبارة عن المدة الواقعة بين غروب الشمس وطلوعها وجاءت محكمة التمييز وقالت في قرارها الصادر في ٥ تشرين ثاني سنة ١٩٢٩ ان السرقة التي تقع عند بدء ابيضاض الشفق لا تعتبر انها وقعت ليلا فكيف والجرم المسند الى موكلي قد وقع في رابعة النهار حيث لم تمضي الساعة الثالثة بعد الظهر حتى كان كل شيء قد انقضى . فانا اقول ان الجرم لم يكن جرم سرقة بل كان جرم تشليح ولا يجوز باي حال من الاحوال تطبيق هذه المادة عليه لان هذه المادة تنص عن السرقة وليس عن التشليح والسرقة عبارة عن اخذ مال الغير خفية والتشليح يكون ظاهراً وليس خفية هذا ما يتعلق بالنقاط القانونية ولنأت

القاتل هو ذلك الذئب الذي ليس ثوب الحمل الوديع وجاء الى محكمتكم الموقرة كشاهد يصب انواع افتراءاته الدنيئة على موكلي ولا بد ان يكون قد اقترف جرم القتل مع اناس آخرين وجاء اليوم يلصق هذه التهمة نظراً للحزازات والخصومة التي كانت بينهما كما تبين لكم من شهادة موكلي والعديلي بان ابودولة طلب منهما ان يذهبا معه الى (فجا) ليثأر من احد اهل تلك القرية لاخيه انيس الذي قتله احد ابناء (فجا) ولما لم يوافقاه وانفصل عنهما اخذ يحيك لهما الدسائس وتعمد قتل ابو جلدة كما جاء في افادته التي أداها بتاريخ ١٠-١١-٣٣ في سجن نابلس رغم ان ابودولة انكر هذه الافادة بالمرة

لست ابغي ان ابحث في شهادات الشهود كل واحدة على حدة وان اشرح للمحكمة التناقضات الغريبة التي وردت في هذه الشهادات وذلك .

١ — لانها اتهم بالثرثرة واضاعة وقت المحكمة الثمين .

٢ — لانني كنت طيلة مدة المحاكمة الاحظ ان بعض اعضاء المحكمة كانت تحدق بانظارها في وجوه الشهود وكانت انظارهم تخترق افئدة الشهود وتقرأ مافيها من صدق او كذب وهذا مما يجعلني اعتقد انني مهما اوتيت من فصاحة وعلم لا استطيع ان اؤثر على محكمتكم وازيل ماعلق في اذهانكم من التأثيرات التي اولدتها شهادات الشهود . غير ان هذا لا يمنعني من ان اشير اشارة بسيطة من قبيل الذكرى الى بعض الشهادات الرئيسية في هذه القضية فاقول

ثبت لمحكمتكم ان هنالك عداوة متينة بين ابي دولة والمتهمين وعلى الاخص ابو جلدة فشخص كابي دولة مجرم فار سفاك دماء اقترف جرم القتل مع فقاعر آخرين له اثناء وجود المتهمين في شرق الاردن وانتهز فرصة وعد الحكومة له بالمساعدة والمعونة فجاء يقترف جريمته

ماذا في المانيا
بين الكنيسة والوطنية الاشتراكية
بقلم المسيو رافول الليه

تعريب الدفاع

المسألة الدينية في المانيا على غاية من الارتباك . ونستدل على ذلك من تصريحات كارل بارت وها هو ينصه : « لست وطنياً اشتراكياً والنضال الذي انا قائم به لا علاقة له البتة بهذه الناحية والحكومة لا تعارضني في شيء خلافاً لمقولات والشائعات الكثيرة . ويؤخذ من المرسوم الذي اذاعه المستشار هتلر ان حكومة الريخ مبالغة المحافظة على استقلال الشؤون الدينية . ومعارضتي ليس لها غير الصفة الدينية وهي غير مصطبغة بالصبغة السياسية . وانا احارب الفكرة اللاهوتية التي تلجأ الى الوطنية الاشتراكية وتستمد معونتها »

هذا ما يقوله احد كبار اللاهوتيين الالمان . سير ان المسيحيين الالمان وعلى رأسهم الاسقف مولر لا يأبهون بهذه الاقوال وهم يعيبون على اعضاء المعارضة التدخل بالسياسة والانتقاض على الدولة الوطنية الاشتراكية ويتهمونهم صراحة انهم يبثون روح الفتنة ويشجعون فكرة الانقسام ، مما يجعل مجالا لنقل النزاع الى ميدان السياسة . وقد ذهبت محاولات عصبة (الاباء الزعويين) في اعلان حياد الكنيسة ، ادراج الرياح . ولا يغربن عن البال ان سكان برلين الذين اهتاجت عواطفهم قد اعتدوا مدفوعين على رعاة الكنيسة ، ونادوا باسقاطهم وضرورة وضعهم في مراكز حشد غير المرغوب فيهم

وننقل هنا ما قاله الدكتور كراوز عن غايات جماعة فولكس كرش :

يجب ان يزول الكنيسة المدعية ومن الضروري تخطي ابعد مما وصل اليه اللصليح لوثير وجعل الكنيسة مطابقة للايماني المنصرية . والمسيحيون الالمان لم يفعلوا شيئا من هذا القبيل . وأنا